الصباح
الأربعاء 2009/11/11 العدد: 2982

إصلاح القضاء رهين بتحسين أوضاع موظفي المحاكم

المجلس الوطني لشغيلة العدل أكد أن مطالب كتاب الضبط لا تقبل التأجيل تحت أي مبرر

من وقفة احتجاجية سابقة لموظفي العدل (أرشيف)

قالت النقابة الديمقراطية للعدل، العضو بالفدرالية الديمقراطية للشغل، إن الاهتمام بالجانب الاجتماعي لموظفي المحاكم الابتدائية والاستئنافية، يعتبر من صميم مشروع إصلاح القضاء، وطالبت السلطات الحكومية المعنية بمضاعفة جهودها للمساهمة من جانبها في هذا المشروع.

ولفت المكتب الوطني، في بلاغ له، بمناسبة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2010 على البرلمان من أجل المناقشة والتصويت، انتباه السلطات الحكومية المعنية، إلى أن شغيلة قطاع العدل بالمغرب تتطلع إلى الاهتمام باوضاعها الاجتماعية والمهنية، التي قال البيان إنها وصلت إلى مستوى «متدن لا يقوى على الصمود، ولا يحتمل المزيد من التضحية».

واعتبر المكتب الوطني أن وضعية موظفي وكتاب الضبط، الذين يمثلون 81 في المائة من مجموع الموارد البشرية العاملة بقطاع العدل، «وضعية مزرية عانت شتى تراكمات العجز والخصاص الاجتماعي منذ الاستقلال، وهو ما كان له بالغ الأثر على العملية القضائية، سواء عبر انتشار مظاهر الانحراف والفساد، أو من خلال البطء في مباشرة الإجراءات المسطرية، مما عرض، ومازال في كثير من الأحيان، مصالح الناس وحقوقهم للضياع».

وأوضح البلاغ أن «من نافلة القول أن السلطات المعنية تجنح إلى الموقف الذي يعتبر مشروع إصلاح القضاء كلا لا يقبل التجزيء أو الانتقاء في مكوناته الستة التي جاءت في خطاب جلالة الملك بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب، وأن توجيهات جلالته في هذا الخطاب هي مقاربة كاملة ومتكاملة، ولذلك فإن العناية التي يجب أن توليها الحكومة للجانب الاجتماعي لشغيلة القطاع في برامجها ذات الصلة ضمن مشروع ميزانية 2010 هي من صميم مشروع إصلاح القضاء، ولا تقبل التأجيل تحت أي مبرر أو مسمى، بل إن أي تأخير قد يؤدي إلى التشكيك في صدق الإرادة السياسية للحكومة، وعزمها على التعاطي الجدي مع مشروع الإصلاح».

وشددت النقابة على ضرورة دعم ومساندة شغيلة القطاع بمناسبة عرض قانون المالية للمناقشة والتصويت، وذلك بالمطالبة بإسراع الحكومة في إخراج القانون الأساسي ونظام التعويضات أسوة وارتباطا مع القانون الأساسي ونظام التعويضات الخاص برجال القضاء.

من جهته، شجب المجلس الوطني للنقابة الديمقراطية، في اجتماع له يوم الخميس الماضي بالرباط، المجتمع يوم الخميس 05 نونبر2009 بالرباط في إطار دورته المفتوحة، ما اعتبرها «كل أشكال التضييق والإهانة التي يتعرض لها بعض كتاب الضبط بمكناس ووجدة، والتي وصلت حد السعي إلى إعادة التنقيط بشكل يجعل من هذه العملية إجراء انتقاميا بدل طابعها التقييمي المفترض»، وتقرر انتداب لجنة لتتبع تطورات هذا الوضع، وتقديم تقرير للمكتب الوطني في أقرب الآجال.

في سياق آخر، أشار المكتب الوطني إلى الخطوات التي قطعها في سياق حشد الدعم لهذا الملف، والمراسلات التي وجهها إلى رؤساء الفرق بمجلسي النواب والمستشارين، مجددا تأكيده على أن نص القانون الأساسي بالصيغة المتوافق حولها ونظام التعويضات «يشكلان حدا أدنى للمطالب الاجتماعية لموظفي وكتاب الضبط، ومدخلا من مداخل إصلاح مكون أساسي لمنظومة القضاء».

ودعا المجلس الوطني وزارة العدل إلى تحمل مسؤولياتها في تنفيذ الاتفاقات المبرمة، سواء بخصوص النظام الأساسي أو نظام التعويضات، كما طالب بإخراج المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية إلى حيز الوجود، وضمان تمثيلية تتناسب وحجم موظفي هيأة كتابة الضبط ضمن مجموع الموارد البشرية العاملة بالقطاع.

وعبر المجلس الوطني عن استيائه من كيفية تعاطي القطاعات الحكومية ذات الصلة بهذا الملف مع مختلف المشاريع التي تهم شغيلة العدل، بشكل مباشر ضمن مشروع إصلاح القضاء، مشيرا إلى أن ذلك ينم عن «محاولة إقصاء وجعل هيأة كتابة الضبط على هامش الإصلاح المنشود على عكس ما دعا إليه جلالة الملك».

واعتبر المجلس الوطني أنه يعي حجم تطلعات موظفي القطاع، والتي «لا يعادلها إلا حجم القهر والبؤس الاجتماعي الذي يعانونه منذ الاستقلال، واعتبارا لما يشكله تعاطي الحكومة مع الملف من انتكاسة حقيقية لهذه التطلعات، في التفاف مفضوح على الخطاب الملكي، الذي جعل من النهوض بوضعية موظفي هيأة كتابة الضبط تاهيلا وتكوينا، وإخراج قانون أساسي ارتباطا بالقانون الأساسي لرجال القضاء».

محمد البودالي(مكتب الرباط)